www.daralthaqafa.com

غاية التنبيه والتوضيح
شرح قانون
أصول المحاكمات الشرعيّة

معزّزًا بالاجتهادات والمبادئ القضائيّة
الصادرة عن محكمتي الاستئناف والعليا الشرعيّة

الدكتور
عمـــران صالـــح العمـــري
دكتوراة في فلسفة القضاء الشرعيّ

راجعه ودقّقه وقدّم له فضيلة والدي
عضو محكمة الاستئناف الشرعيّة
القاضي صالح (محمد علي) العمري

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

غاية التنبيه والتوضيح

شرح قانون
أصول المحاكمات الشرعيّة

معزّزًا بالاجتهادات والمبادئ القضائيّة
الصادرة عن محكمتي الاستئناف والعليا الشرعيّة

www.daralthaqafa.com

347, 56503
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2023/9/5184)
المؤلف: عمران صالح العمري
الكتاب: غاية التنبيه والتوضيح - شرح قانون أصول المحاكمات الشرعيّة
الواصفات: المحاكم الشرعية - إجراءات المحاكم - محاكم الاستئناف - الأردن
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-236-2

الطبعة الأولى 2024م - 1445هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved © Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي
عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

غاية التنبيه والتوضيح
شرح قانون
أصول المحاكمات الشرعيّة

معزّزًا بالاجتهادات والمبادئ القضائيّة
الصادرة عن محكمتي الاستئناف والعليا الشرعيّة

الدكتور
عمـــران صالـــح العمـــري
دكتوراة في فلسفة القضاء الشرعيّ

راجعه ودقّقه وقدّم له فضيلة والدي
عضو محكمة الاستئناف الشرعيّة
القاضي صالح (محمدعلي) العمري

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1445هـ - 2024م

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقريظ فضيلة الوالد
ـ حفظه الله تعالى ـ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فقد قمت بتدقيق كتاب **غاية التنبيه والتوضيح**، فوجدته بحكم خبرتي القضائية قد امتاز بسهولة العبارة وجزالتها بحيث يستفيد منه الطالب والقاضي والمحامي، وامتاز بأسلوب جديد من التأليف لم أعهده في غيره من الكتب، فهو شرح واضح لقانون أصول المحاكمات الشرعية النافذ والمعمول به مدعَّمًا بقرارات المحكمة العليا الشرعيّة والاستئناف، والتي رسمت معالم الوصول للحق بما يحقق العدالة بين الخصوم، وقد شمل هذا الشرح بيان ما أجمل من المواد، وتوضيح مبهمها مستندًا للقوانين المعمول بها، وتقييد عامِّها، وبيان نتفها وشواردها، والتعليق عليها، وإبداء الرأي فيما يوصى بتعديله تحقيقًا للعدالة ضمن الأطر القانونيّة، فجاء هذا الكتاب كثير الفوائد، متعدد الفرائد، شاملًا لجميع مواد قانون أصول المحاكمات الشرعيّة الأردني دون استثناء، ومراعيًا في شرحها ترتيبها حسب ورودها في نصّ القانون، وحرص المؤلِّف على عنونة المواد ذات الوحدة الموضوعيّة بعنوان يجمعها ويدلّل عليها قبل شرحها، ومهّد لها بتمهيدات هامّة قلّما تجدها في كتب الشروح الأخرى.

ولا يسعني إلّا أن أعرب عن سروري وعظيم امتناني وتقديري للكاتب لجهده الحثيث في إنجاز هذا الكتاب، وبحثه الذي أرى فيه عظيم الفائدة لجميع المهتمين بالقانون والقضاء من العاملين والطلاب، داعيًا الله عزّ وجل أن ينفع به وبعلمه الناس، وأن يوفّقه لما يحبه ويرضاه من خدمة دينه ووطنه وأمته إنّه سميع مجيب الدعاء.

عضو محكمة الاستئناف الشرعيّة الأسبق
القاضي صالح (محمد علي) العمري

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الإهداء

إلى مَن أفنى عمره ليقدّمني للحياة خادمًا لديني ووطني

إلى والدي العزيز حفظه الله تعالى

إلى مَن لا تشبع العين من النظر إليها، واستماع دعائها، ويتلهف القلب ليسقط بين ذراعيها

إلى أمّي الحبيبة حفظها الله تعالى

إلى رياحيني وقرّة عيني إلى زوجتي وأبنائي

إلى مَن شاركتهم أجمل ذكريات الطفولة، وأعظم طموح الشباب، إلى مَن شدّ الله عضدي

بهم، ورفع همّتي بوجودهم إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم

إلى أساتذتي وشيوخي ومعلميّ ومن له حقٌّ عليّ

إلى الباحثين عن الحقّ، المستنيرين بنور العلم

إلى طلبة الشريعة والقانون

إلى أصحاب الاختصاص من القضاة والمحامين والأساتذة

إلى الجيل القادم، والمستقبل الآتي

أهدي هذا الكتاب، راجيًا من الله القبول

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 15

التمهيد لقانون أصول المحاكمات الشرعيّة وتعديلاته حتى سنة 2023م 19
التمهيد المختصر لأنواع المحاكم الدينيّة ودرجات التقاضي في الأردن 22
المطلب الأول: أنواع المحاكم في الأردن 22
المطلب الثاني: درجات التقاضي في الأردن 25

الفصل الأول
الوظيفة والصلاحية

مفهوم الاختصاص القضائي 33
الاختصاص الوظيفي للمحاكم الشرعيّة 35
(الصلاحية المكانيّة) الاختصاص المكاني للمحاكم الشرعية 45
الاعتراض على الصلاحيّة 47
قبول الدفع بعدم الاختصاص المكاني 49
سلطة القاضي في إصدار القرارات أثناء دعوى الحجر 50

الفصل الثاني
الشروع في الدعوى

أطراف الدعوى 55
تقديم لائحة الدعوى، وأتمتة أعمال القضاء 56
رسوم الدعاوى ومذكرة الحضور 63

الفصل الثالث
في المحامين

مَن له حق الترافع أمام المحاكم الشرعية 69
مَن له حق الترافع وتقديم اللوائح أمام المحاكم 70
السلطة المخوّلة بموجب التوكيل بالخصومة 72
عزل المحامي، أو انسحابه من الدعوى 73

الفصل الرابع
في التبليغ

أهمية التبليغ 77
الإجراءات العامة في التبليغ 78

www.daralthaqafa.com

التبليغ بالإلصاق والنشر 80
ما يجب على المحضر عند التبليغ 83
المصادقة على صحة التبليغ أو ردّه 84
تبليغ القاصرين والمساجين وفاقدي الأهلية 86
تبليغ موظفي الحكومة والشركات، والقبائل الرُّحل 87
التبليغ بواسطة شركات خاصة 89
سلطة المحكمة أو النيابة العامة الشرعية في الاستدعاء والجلب 91

الفصل الخامس
تعدُّد المتخاصمين وتوحيد الدعوى

توحيد وإحالة ونقل الدعوى 95
تعدّد المتخاصمين وتوحيد الدعوى 96
التفويض عند تعدد المتخاصمين 97

الفصل السادس
في لائحة الدفاع

أنواع الدفوع 101
في لائحة الدفاع 103

الفصل السابع
في اللوائح

مراحل صياغة اللوائح 107
الشروط الشكلية والقانونية للوائح 108

الفصل الثامن
الخصومة وصحَّة الدعوى

شروط الخصومة في الدعوى القضائية 113
سؤال القاضي بقصد تصحيح الدعوى 114
الخصم في دعاوى النسب والإرث 115
أهلية الخصوم 116
المصلحة القائمة والمحتملة والموهومة للخصوم 118
ذكر المال المتنازع عليه 119

www.daralthaqafa.com

الفصل التاسع
المحاكمات

المساواة بين الخصوم 123
علنيّة المحاكمة 124
انتهاك حرمة المحكمة 125
سلطة التأجيل والنظر 126
إسقاط الدعوى ووقفها والسير بها غيابيًّا 128
الحجز التحفظي والمنع من السفر 133

الفصل العاشر
البيّنات

حدود حق الخصوم في الإثبات 139
واجب المستنِد إلى البيّنة الشخصية 142
إحضار الشهود بواسطة المحكمة 144
استجواب الشهود 147
تدوين الشهادة 150
الإنابة القضائيّة 152

الفصل الحادي عشر
البيِّنات الكتابيّة

أنواع الأدلة الكتابية 161
المستندات الرسميّة 163
الطعن في المستندات العرفيّة 167
معاملات الكشف والخبرة 170

الفصل الثاني عشر
الشخص الثالث

شروط السماح بدخول الشخص الثالث في الدعوى 179
صور دخول الشخص الثالث في الدعوى 180

الفصل الثالث عشر
المصاريف وتأمين دفعها

مصاريف الدعوى 185
التأمينات 188

www.daralthaqafa.com

الفصل الرابع عشر
تعجيل التنفيذ

أتمتة أعمال محاكم التنفيذ 193
تعجيل التنفيذ..... 194
صفة قرار تعجيل التنفيذ..... 196

الفصل الخامس عشر
وفاة الفرقاء

وفاة الفرقاء 201
أثر وفاة أحد الفرقاء أثناء نظر الدعوى..... 201

الفصل السادس عشر
الأحكام والقرارات

القرار والحكم القضائي 205
تهيؤ المحكمة لإصدار الحكم والنطق به 209
صور صدور الحكم..... 212
شكليّة صدور الحكم القضائي وحجيَّته..... 213

الفصل السابع عشر
الأحكام الغيابية

الحكمة من تشريع الاعتراض على الأحكام الغيابية..... 219
الاعتراض على الحكم الغيابي (الدعوى الاعتراضيّة)..... 220
غياب الأطراف في الدعوى الاعتراضيّة، ووجوب تبليغ الأحكام الغيابية قبل تنفيذها..... 222

الفصل الثامن عشر
اعتراض الغير

شروط صحة الطعن عن طريق اعتراض الغير..... 227
دعوى اعتراض الغير 228
أقسام اعتراض الغير 229

الفصل التاسع عشر
في الحجز الاحتياطي

مفهوم الحجز الاحتياطي..... 235
الشروط العامة للحجز الاحتياطي..... 236
أحكام الحجز الاحتياطي 236

www.daralthaqafa.com

الفصل العشرون
ردّ القضاة

تنحّي القاضي عن نظر الدعوى 243
إجراءات وأحكام ردّ القضاة من قبل الخصوم 248

الفصل الحادي والعشرون
قيد الأوراق

قيد الأوراق 255
واجبات كاتب المحكمة المتعلقة بالأوراق القضائية 256

الفصل الثاني والعشرون
الاستئناف

محاكم الاستئناف الشرعية 261
صلاحيّة محاكم الاستئناف، وأنواع الأحكام والقرارات التي تنظرها 262
تقديم لائحة الاستئناف 268
نظر الدعوى الاستئنافية 271
الأحكام والقرارات الاستئنافيّة 276

الفصل الثالث والعشرون
إعادة المحاكمة

خصائص الطعن بطريق إعادة المحاكمة 283
أسباب طلب إعادة المحاكمة 284
تقديم طلب إعادة المحاكمة 287

الفصل الرابع والعشرون
الطعن أمام المحكمة العليا الشرعيّة

الغاية من إنشاء المحكمة العليا الشرعية 291
أسباب الطعن أمام المحكمة العليا الشرعيّة 297
طلب الإذن بالطعن أمام المحكمة العليا الشرعيّة 302
تقديم لائحة الطعن 303
آلية نظر الطعون أمام المحكمة العليا الشرعيّة 306
القرارات الصادرة بالطعن أمام المحكمة العليا الشرعيّة 309
شكليّة صدور الحكم عن المحكمة العليا الشرعيّة وحجيّته 313

www.daralthaqafa.com

الفصل الخامس والعشرون
النيابة العامّة الشرعيّة

التأصيل الفقهي للنيابة العامة الشرعية 319
اختصاص النيابة العامّة الشرعيّة في التدخل في الدعوى 320
تدخُّل النيابة العامّة الشرعيّة في الدعوى 324
طعن النيابة العامّة الشرعيّة بالأحكام القضائيّة 328

الفصل السادس والعشرون
الاختصاص الدّولي والقانون واجب التطبيق

قواعد تنازع القوانين 335
الاختصاص الدّولي والقانوني للمحاكم الشرعيّة 336
الاختصاص القانوني الدولي للزواج والطلاق 339
أحكام خاصّة في الاختصاص القانوني الدولي 340

الفصل السابع والعشرون
أحكام ختاميّة

القوانين والأنظمة الملغاة 345
سريان أحكام القانون المعدل لقانون أصول المحاكمات الشرعية 347

المراجع 349

www.daralthaqafa.com

المقدمة

الحمد لله الذي جعل القضاء فريضةً محكمة وسنةً متّبعة، ثمّ الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله ومَن اتّبعه، صلاة وسلامًا تملآن الميزان، وتزيحان وتصرفان كيد الشيطان، وتجمعان الناس على اختلاف المشارب والمذاهب والألوان، لا فرق بين عربي ولا عجمي إلّا بالتقوى، والاعتصام بالعروة الوثقى، والتقوى عماد الإسلام والإيمان والإحسان، قال الله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ (92) لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٞ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحۡسَنُواْۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ (93) ﴾[1].

وبعد:

فإنّ أول رسالة جامعة في أصول الأقضية والأحكام، متّصلة بأنوار سيد الأنام، رسالة جدّي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما وأرضاهما، وأدرج في الجنة خطاهما، جعلها الله لهما محبة وحبوراً، ولنا نبراسًا ونوراً، نستنير بها مدى القرون والأزمان، وكذا كان الأمر بتقدير الله إلى هذا الزمان، ولي الشرف أن أقتدي بأئمتي من السّلف من أصحاب المذاهب الأربعة المنيفة المتّبعة، الذين جعلوها في بداية كتبهم في الأقضية والأحكام، وفرّعوا عنها ما يُصلح شأن الخواصّ والعوام، ويحقّق العدل بين الأنام.

كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري: "أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة، فأفهم إذا أدلي إليك بحجة، وأنفذ الحق إذا وضح، فإنه لا ينفع تكلّم بحق لا نفاذ له، وآس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا ييأس الضعيف من عدلك ولا يطمع الشريف في حيفك، البينة على من ادّعى واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلّا صلحًا أحلّ حرامًا أو حرّم حلالًا، لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل، الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب أو السنة، اعرف الأمثال والأشباه ثم قس الأمور عند ذلك فاعمد إلى أحبها عند الله وأشبهها بالحق فيما ترى، واجعل لمن ادّعى بيّنة أمدًا ينتهي إليه، فإن أحضر بيّنة أخذ بحقه وإلا وجّهت القضاء عليه؛ فإن ذلك أجلى للعمى وأبلغ في العذر، المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلود في حدّ أو مجرب في شهادة زور أو ظنين في ولاء أو قرابة، إن الله تولّى منكم السرائر ودرأ عنكم بالبيّنات، وإياك والقلق والضجر والتأذي بالناس والتنكر للخصوم في مواطن الحق التي يوجب الله بها الأجر ويحسن بها الذخر، فإنه من يصلح نيته فيما بينه وبين الله ولو

(1) سورة المائدة آية 92، 93.

www.daralthaqafa.com

على نفسه يكفه الله ما بينه وبين الناس، ومن تزيّن للناس بما يعلم الله منه غير ذلك يشنه الله، فما ظنّك بثواب غير الله عز وجل في عاجل رزقه وخزائن رحمته، والسلام عليك"[1].

تعتبر قوانين أصول المحاكمات قوانين إجرائية ناظمة لأعمال القضاء، توضح صلاحيّة القاضي وفق اختصاصه، والطرق القانونيّة التي يتوصل من خلالها إلى إصدار الحكم والفصل في الدعوى، وذلك من تقديمها بشكلها وموضوعها إلى محكمة الاختصاص حتى النطق بالحكم وصيرورته باتًّا غير قابل للطعن فيه بأيّ طريق من طرق الطعن الاعتيادية وغير الاعتيادية، فقانون أصول المحاكمات الشرعيّة: **هو مجموعة القواعد القانونيّة والإجرائيّة التي تنظمّ التقاضي أمام المحاكم الشرعيّة على مختلف درجاتها واختصاصاتها الولائيّة.**

بعد صدور القانون المعدّل لقانون أصول المحاكمات الشرعيّة رقم (11) لسنة 2016م بتاريخ 2016/3/17م، والذي يقرأ مع القانون الأصلي رقم (31) لسنة 1959م، والذي يعدّ نقلة نوعيّة في أصول المحاكمات الشرعيّة لما احتواه من تعديلات جوهريّة في القانون الأصلي ليوافق ما استحدث من موادّ في القانون المعدّل لقانون أصول المحاكمات الشرعيّة رقم (11) لسنة 2016م، والتي لم تكن موجودة في القانون الأصلي، وتتمثل في مواد قانون المحكمة العليا الشرعيّة، ومواد قانون النيابة العامّة الشرعيّة، ومواد قانون الاختصاص الدولي والقانون واجب التطبيق، والمواد المتعلّقة بمكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري، كان لزامًا على شرّاح القانون إعادة شرح القانون الأصلي مع القانون المعدّل لقانون أصول المحاكمات الشرعيّة الأردني الجديد كقانون واحد.

وبعد الاطّلاع على شروح القانون الأصلي، ومحاولات شرح القانون المعدّل لقانون أصول المحاكمات الشرعيّة رقم (11) لسنة 2016م معه وجدتها غير شافية للغليل؛ حيث اقتصرت في جلّها على ترتيب نصوص القانون، دون الغوص في أغوارها أو بيان مبهمها أو تخصيص عامّها أو ربطها بالقواعد القانونيّة العامّة إلّا فيما ندر، وربما أطالت في بيان الخلافات الفقهيّة حيث لا تجدر الإطالة، ويجب الاختصار والاقتصار على المذهب الذي استند إليه القانون، ولأصحابها كلّ الاحترام والإجلال والتقدير فيما سعوا إليه بتأليفها، ولما كان الحال هكذا ومع مناقشة أهل الاختصاص من القضاة والمحامين وأساتذة الجامعات، شرح الله الصدر، وأعلى الهمّة لشرح القانون المعدّل لقانون أصول المحاكمات الشرعيّة الأردني رقم (11) لسنة 2016م مع القانون الأصلي رقم (31) لسنة 1959م كقانون واحد؛ ليخرج بهذه الحلّة الجديدة من التأليف والتنسيق والترتيب معزّزًا بالاجتهادات القضائيّة؛ ليكون خادمًا لطلبة العلم وأصحاب الاختصاص، ومعينًا لهم في فهم القانون والاحتجاج له أو عليه تحت مسمّى (غاية التنبيه والتوضيح شرح قانون أصول المحاكمات الشرعيّة الأردني الجديد).

(1) سنن الدارقطني، ج 5، ص 367، أثر رقم (4471).

www.daralthaqafa.com

وقد درجت في تأليف هذا الكتاب على اتباع المنهجية الآتية:

1- **الترتيب**: راعى هذا الكتاب التقسيم الوارد في القانون، فجاء في سبعة وعشرين فصلًا إضافة للتقديم للقانون وتسميته، وقد قسّمت كلّ فصل إلى مباحث بحسب مواضيع موادّه بحيث يسهل الوصول إلى شرحها وربطها بعناوينها تسهيلًا على الطلبة وأصحاب الاختصاص، وكتبت تمهيدًا مختصرًا لكلّ فصل من فصول القانون قبل الدخول في موضوعه، وأتبعته بتنبيهات تمهيديّة لا غنى عنها قبل الدخول في شرح موادّه وهذا بداية كلّ فصل، وجعلت التنبيهات التوضيحيّة تنبيهات خاصّة بشرح المواد داخل كلّ فصل، ومن هنا جاءت التسمية (غاية التنبيه والتوضيح).

2- **العبارة**: حرصت ما أمكن على استخدام عبارة قانونيّة سهلة غير مخلّة في المعنى، وشرحت المقصود ببعض العبارات مراعيًا الاختصار والوضوح حيثما ظننت أن الطالب قد يحتاج إلى معرفتها، وذلك ضمن متن الكتاب أو في هامشه أحيانًا.

3- **المذهب المعتمد**: اقتصرت في هذا الكتاب على المذهب الحنفي في توضيح بعض المسائل؛ لأنه المذهب الفقهي الذي استند إليه القانون، ولم يخالفه إلا في مسألة واحدة وهي القضاء على الغائب مع احتياط القانون له بعدم التنفيذ ما لم يبلّغ المحكوم عليه في غير الدعاوى معجلة التنفيذ والتي يحتاط لها بالكفالات والتأمينات، ومع ما سبق من اقتصاري على المذهب الحنفي في توضيح المسائل إلا أنني أذكر القول دون استطراد أو دخول في ذكر الدليل ومناقشته طلبًا للاختصار، ويجب التنبيه في هذا المقام أن كلّ إسناد إلى قرار استئنافي أو مبدأ قضائي إنما يرجع إلى المذهب الحنفي لاعتمادهم مجلّة الأحكام العدليّة والمصادر الحنفيّة في الاستدلال لتفسير القانون.

4- **شرح القانون**: قمت بشرح جميع مواد القانون الأصلي والقانون المعدّل له رقم (11) لسنة 2016م دون استثناء، شرحًا موجزًا على هيئة تنبيهات دون اختصار مخل أو استطرادٍ ممل، مستعينًا بالقوانين المختلفة ذات العلاقة بهذا القانون، وكتب الشروح لقوانين أصول المحاكمات المدنيّة والشرعيّة مع الإحالة إليها، والاجتهادات القضائيّة الصادرة عن محكمتي الاستئناف والعليا الشرعيّة وبعض قرارات محكمة التمييز فيما لابدّ منه خصوصًا وقانون أصول المحاكمات الشرعيّة يوافق بدرجة كبيرة قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني، وكذلك مستعينًا بأصحاب الاختصاص من القضاة والمحامين العاملين، ليخرج هذا الكتاب موافقًا للمعمول به لا كتابًا نظريّا فحسب، ولم أترك لفظًا مبهمًا في القانون إلّا وضّحته، ولا عامًا مخصّصًا إلّا خصّصته، ولا مجملًا إلا بيّنته، مراعيًا تسلسل المواد القانونيّة وموضوعاتها، ومرتبًا لها، ومستدركًا عليها، ومعلّقًا على مضمونها حيثما اقتضى الأمر ذلك، وموصيًا بتعديل بعضها، ومعلّلًا لبعضها الآخر، ووضعت فيه ما لم ترَ عينك في غيره، ولك الحكم بعد الاطّلاع عليه وإتمامه.

www.daralthaqafa.com

5- **التوثيق:** اعتمدت التوثيق المختصر في هامش الكتاب الذي يبتدئ كلّ صفحة، وجعلت تفصيلات المراجع في قائمة المصادر والمراجع آخر الكتاب، وحيثما ذكرت في الهامش قانون أصول المحاكمات الشرعيّة رقم (11) لسنة 2016م فالمقصود به القانون المعدّل لقانون أصول المحاكمات الشرعيّة الأردني رقم (11) لسنة 2016م إضافة للقانون الأصلي المقروء معه رقم (31) لسنة 1959م، وحيثما ذكرت القانون المعدّل لقانون أصول المحاكمات الشرعيّة رقم (15) لسنة 2023م فالمقصود المواد المعدّلة على القانون السابق وهي سبع موادّ فقط.

وفي الختام فهذا جهد المقلّ، وهو عمل بشريٌّ لا يدّعى فيه الكمال، فقد أبى الله أن يكون كتاب كاملٌ إلا كتابه، أضعه بين أيديكم بعد حمد الله على توفيقه وكرمه بإنجازه، لينهل منه أصحاب الاختصاص من القضاة والمحامين وطلبة العلم، علّه يكون عونًا لهم يقرّب البعيد ويوضّح القريب، ويكشف ما استتر من المعاني وراء الصياغة، والله أسأله قبول العمل، والتجاوز عن الخلل والزلل، وأن يجعله خالصًا لوجهه، ويكتبنا من خاصّته وحزبه.

الدكتور
عمران صالح (محمد علي) العمري